عمومیتها وزعت 5٪ نقدا على المساهمين

«البلاد» تتخارج من أصولها غير المدرة وتدخل أسواق أميركا وأوروبا

عاطف رمضان

قال رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للاستثمار العقاري أحمد محمد بودي إن الشركة تمكنت خلال العام 2014 من تحقيق صافي ربح للمساهمين بلغ 3,5 ملايين دينار، مقارنة بخسائر بلغت 2,9 مليون دينار للفترة المقارنة من العام 2013.

وأضاف بودي خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور 82,4٪ ان حقوق الملكية تعززت بنسبة 7٪ في العام 2014 لتصل الى 53,2 مليون دينار مقارنة بـ49,6 مليون دينار في العام 2013، فيما بلغت موجودات الشركة 57,6 مليون دينار محققة تراجعا طفيفا بحدود 7٪ نتيجة للتخارج من بعض الاصول.

وفي تقرير مجلس الإدارة، أوضح بودي أن العام 2014 كان علامة فارقة في عمل الشركة ومثل انطلاقة جديدة للعمل الذي تسود فيه الشفافية والمؤسساتية وتعلو فيه قيم حوكمة الشركات وتطبيق اعلى المعايير المهنية.

إستراتيجية جديدة

وأشار إلى أن الشركة استطاعت ان تتحول من الخسائر الى الربحية والاداء الايجابي على كل الأصعدة خلال العام 2014، حيث تم تكليف أحد أكبر المكاتب الاستشارية في العالم بإعداد وصياغة استراتيجية جديدة واضحة المعالم تقوم على تحديد التوجهات الاستثمارية في المرحلة القادمة وتعمل على تدعيم فريق العمل بالخبرات المهنية والاستشارية المتخصصة لاسيما الوطنية منها، وتحديد التوجهات في مجال الاستثمار العقاري المحلي والاقليمي والدولي.

وتم الانتهاء من وضع الاستراتيجية واقرارها من مجلس الادارة مع نهاية الربع الاول للعام 2015.

وبين ان الاستراتيجية الجديدة ارتكزت على عمليات اعادة هيكلة استثمارات الشركة وتقييمها ودراستها والتخارج من الاستثمارات غير المجدية أو تلك التي لا تحقق مستويات الربحية المستهدفة، بالاضافة الى خلق تحالفات مع الشركات العالمية والاقليمية العاملة في القطاع بهدف تنمية وتنويع مصادر دخل الشركة، مع التركيز على الاستثمارات في العقارات المتميزة التي تحقق دخلا تشغيليا منتظما اضافة الى ارباح رأسمالية جيدة عند التخارج.

الشركة تحولت من الخسائر للربحية والأداء الإيجابي على جميع الأصعدة

3,5 ملايين دينار أرباح الشركة للعام 2014

إستراتيجية جديدة للشركة وتحالفات مع شركات عالمية مستقبلاً

الانتهاء من تطوير المرحلة الثانية لمشروع مرسى البحرين خلال 2015

الاستثمارات الإقليمية

وعلى صعيد استثمارات الشركة الاقليمية، قال بودي: «استكملت الشركة تطوير المرحلة الاولى لمشروع مرسى البحرين في مملكة البحرين وهو مشروع حيوي عبارة عن مستودعات حديثة في موقع متميز داخل حدود ميناء سلمان حيث بدأنا التأجير وبأسعار جيدة، وجار تطوير المرحلة الثانية من المشروع التي تعادل مساحة المرحلة الاولى التخزينية والبالغة 11 الف متر مربع تقريبا، ومن المتوقع الانتهاء منها خلال العام 2015».

الاستثمارات المحلية

وعلى الصعيد المحلي قال: «تمكنت الشركة من أن تبني محفظة من العقارات المدرة للدخل في عدد من القطاعات العقارية ومنها الاستثماري والصناعي.

وتتوقع الشركة أن تشهد أعمالها تحسنا ملموسا في السنوات المقبلة، وتعزم على الاستثمار في مناطق جغرافية جديدة وخاصة في أميركا وأوروبا والسعودية في قطاعات عمل جديدة ومبتكرة تهدف الى توزيع المخاطر وتعظيم حقوق المساهمين.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف فان مجلس الادارة يقوم حاليا باعادة رسم السياسات الادارية والمالية ووضع هيكل تنظيمي جديد للادارة يتماشى مع الاستراتيجية الجديدة المقدمة من شركة BCG العالمية والتي أقرها مجلس الادارة».

العمومية

وأقرت الجمعية العمومية العادية للشركة بنود جدول الاعمال التي تضمنت مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتعامل مع أطراف ذات صلة، وتوزيع ارباح نقدية بنسبة 5٪ من رأس المال المدفوع بما يعادل 5 فلوس لكل سهم باجمالي 2,4 مليون دينار على المساهمين المسجلين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

ووافقت العمومية على طلب تفويض مجلس الادارة لاخراج الزكاة نيابة عن المساهمين بالتنسيق مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وصرف مكافأة لاعضاء مجلس الادارة قدرها 40 الف دينار عن العام 2014، وتحويل 10٪ من صافي الربح لحساب الاحتياطي القانوني، وتحويل 10٪ من صافي الربح لحساب الاحتياطي الاختياري، وتفويض مجلس الادارة ببيع وشراء عقارات الشركة ورهنها وابرام عقود التمويل واعطاء الكفالات وفتح الحسابات داخل وخارج الكويت وذلك بما تقتضيه مصلحة الشركة.

واقرت العمومية اخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم فيما يتعلق بكافة التصرفات القانونية خلال العام 2014.

أحمد بودي وحسام المزيعل خلال عمومية «البلاد للاستثمار العقاري» (محمد خلوصي)

الشركة بصدد الانتهاء من صفقتين بأميركا بـ 73 مليون دولار

قال الرئيس التنفيذي لشركة البلاد للاستثمار العقاري حسام ناصر المزيعل في تصريح صحافي عقب انعقاد عمومية الشركة ان الادارة التنفيذية بدأت عملها في فبراير 2014، وقامت بتقييم الأصول الموجودة وإعادة هيكلتها، مشيرا الى أن بعض الأصول كانت مجمدة ويصعب التخارج منها بشكل فوري وغير مدرة للدخل.

واضاف انه خلال السنوات الخمس المقبلة سيتم التخارج من تلك الاصول جزئيا بهدف توظيف أموالها في أصول مدرة للدخل.

وأشار الى قرب الانتهاء من صفقتين في اميركا عبارة عن عقارين بقيمة 73 مليون دولار.

ولفت الى ان الشركة تسعى للدخول في استثمار أو استثمارين بنهاية العام الحالي مع النظر بعين الاعتبار الى تأمين نوع الاستثمار من حيث القيمة المضافة والعائد السنوي ضمن منهجية مبنية على توزيع المخاطر الاستثمارية. وفي الكويت تم الانتهاء من بناء برجين بمنطقة السالمية وتأجيرهم بعائد جيد.

وارجع المزيعل النجاحات التي حققتها الشركة لجهود الطاقم الاداري والكفاءات التي تتمتع بها الشركة من العنصر البشري، وان مجلس الادارة سيستغل خبراتهم وعلاقاتهم في التفاوض للحصول على أصول عقارية جديدة مدرة للدخل.

ولفت الى ان الشركة كونت خبرات وعلاقات مع شركات عالمية، مستدركا بالقول: «شركة البلاد لم يكن لها تواجد في دول اوروبا واميركا في السابق، وهي تحاول ان تثبت وجودها لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين».

وذكر ان العائد الاستثماري السنوي المتوقع لمشاريع الشركة في اميركا سيفوق 9,5٪.

نـــور للإستثمار
Noor Investment

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 م

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المقرر إنعقادها يوم الأربعاء الموافق 27/ 5 / 2015 م ، في الساعة 10:00 صباحا، بمقر وزارة التجارة والصناعة بقاعة الإجتماعات، قاعة (أ) والتي سيتم فيها مناقشة جدولي الأعمال التاليين:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك.ع) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 م

1- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
2- تقرير السادة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
4- مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليها.
5- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع 10% من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري.
6- تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقا لمبادئ المحاسبة الدولية.
7- تجديد الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة، وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية القادمة.
8- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014.
9- الموافقة على توزيع مكافأة للسادة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ وقدره 24,000 د.ك (أربعة وعشرون ألف دينار كويتي لاغير).
10- الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
11- تأجيل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك لاستكمال اشتراطات هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالموافقات اللازمة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لحين ورود موافقة هيئة أسواق المال مع استمرار مجلس الإدارة القائم في إدارة أعمال الشركة الى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (212) من قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 المعدل بالقانون رقم (97) لسنة 2013.
12- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/2013/6).
13- تعيين أو إعادة تعيين مدققي حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك.ع) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 م

(أ) الموافقة على تعديل المادة (5 معدل) من عقد التأسيس و المادة (4 معدل) من النظام الأساسي للشركة بإضافة غرض جديد، ليكون النص على النحو التالي:

النص الحالي قبل التعديل:

القيام بكافة عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الكويت وخارجها لحسابها وحساب الغير بما في ذلك:
1- الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو حصص في تلك الشركات.
2- القيام بوظائف أمناء الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية بأنواعها لحساب الغير.
3- الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض مقابل عمولة أو أجر.
4- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
5- القيام بالبحوث والدراسات وغير ذلك من الخدمات الفنية المتعلقة بعمليات الاستثمار وتوظيف الأموال الغير.
6- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار المختلفة بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
7- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات.
8- إعداد الدراسات وتقديم المشورة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار بالنسبة لمشاريع الخصخصة.
9- القيام بكافة الخدمات والنشاطات التي تساعد على تطوير السوق المالية والنقدية في دولة الكويت.
10- التداول بيعا وشراء في الأسهم والسندات والصكوك المالية وغيرها من الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية الأجنبية ، لحساب الشركة أو لحساب عملائها مقابل عمولة أو أجر.
11- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية من القطاعات الاقتصادية بكافة صور الاستثمار.
12- الوساطة في عمليات بيع وشراء الأصول المالية وغيرها من الأصول مقابل عمولة أو أجر والوساطة والمساهمة في عمليات التجارة الدولية.
13- تقديم عمليات التمويل للغير لشراء أو استئجار الأصول الثابتة والمنقولات عن طريق إبرام العقود.
14- تقديم الخدمات الفنية الخاص بتأسيس الشركات وإعادة هيكلة الشركات القائمة أو دمجها أو التصرف فيها.
15- إعداد الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات اللازمة في كل ما يتعلق بأغراض الشركة.
16- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرنامج والمؤلفات واستغلال هذه الحقوق.
17- تمثيل الشركات الأجنبية التي تتماثل أغراضها مع أغراض الشركة، بهدف تسويق منتجاتها وخدماتها بما يتفق مع التشريعات الكويتية ذات العلاقة

ويكون للشركة مباشرة تلك الأعمال في دولة الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات والمؤسسات والشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات والمؤسسات والشركات أو أن تلحق بها. ويجوز لها أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. كما يجوز للشركة استغلال الفوائض المالية المتوفرة لديها عن طريق استثمارها في محافظ وصناديق تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

النص بعد التعديل: إضافة الغرض التالي

18- مراقب الاستثمار

(ب) الموافقة على تعديل نص المادة رقم (25 معدل) من النظام الأساسي للشركة، ليكون النص على النحو التالي:

النص الحالي قبل التعديل:

«لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أوهذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع أو شراء عقارات الشركة أو رهنها وبيع وشراء حصص وأسهم الشركات التابعة داخل وخارج الكويت وإعطاء الكفالات وعقد القروض والصلح والتبرعات.»

النص بعد التعديل:

«لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أوهذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع أو شراء عقارات الشركة أو رهنها وبيع وشراء حصص وأسهم الشركات التابعة داخل وخارج الكويت وإعطاء الكفالات و عقد القروض والتحكيم والصلح و التبرعات.»

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد، شارع الخليج العربي، الدور الخامس، هاتف: 22464585 - 22464565 لإستلام بطاقات الحضور، جدول الأعمال والبيانات المالية وذلك أثناء ساعات الدوام الرسمي. يمكن تحميل جدول الأعمال والتقرير السنوي عبر الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com - للإستفسار يمكنكم الإتصال على هاتف: 24645722.

د . فهد سليمان الخالد
رئيس مجلس الإدارة

شركة نور للإستثمار المالي
Noor Financial Investment Co.
(+965) 181 80 80 • noorinvestment.com

الحكومة تستثمر 3,2 مليارات ريال.. 1,7 مليار ريال للمشاريع غير النفطية

«الوطني»: رغم انخفاض النفط.. عُمان يمكنها تمويل العجز

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان التراجع الحاد في أسعار النفط خلال العام الماضي كشف عن تأثر الاقتصاد العماني بالتقلبات السلبية لأسعار النفط، إذ من المحتمل أن تسجل عمان عجزا ماليا خلال العامين الحالي والقادم، مع ارتفاع سعر تعادل النفط للميزانية العمانية الذي يعتبر من الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نتوقع أن تقوم عمان بخفض الإنفاق على المدى القريب، بل إنها ستحاول الحفاظ على بيئة مالية داعمة، فالحكومة العمانية قادرة على تمويل العجز المالي على المدى القريب من خلال صندوقها السيادي، بالإضافة إلى قوة وضعها الائتماني ومستويات ديونها السيادية المنخفضة.

وتوقع التقرير أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بواقع 4٪ خلال العام 2015 وبواقع 3,7٪ خلال العام 2016، بدعم من قوة أداء الاقتصاد غير النفطي. وتتطلع السلطات إلى المضي قدما بخطتها ومشاريعها التنموية بعد أن أكد تراجع أسعار النفط ضرورة التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي. ومن المتوقع أن يحافظ الإنفاق على مستوياته المرتفعة، ليشكل دعما اضافيا لنمو الاقتصاد غير النفطي على المدى القريب. كما من المتوقع أن يتسارع نمو الاقتصاد النفطي متأثرا بالقرار الأخير بشأن إلغاء تحديد سقف للانتاج والتركيز على ثبات ارتفاع مستوى الانتاج النفطي.

تقديرات وتوقعات

وتوقع التقرير أن يحافظ نمو الاقتصاد غير النفطي العماني على قوته خلال العامين المقبلين، إلا أنه قد يتراجع بصورة طفيفة إلى ما يقارب 6٪. وستشكل خطة التنمية عامل دعم أساسيا لنشاط الاقتصاد غير النفطي، وخاصة من حيث تطوير قطاعي السياحة والخدمات اللوجستية، والتخفيف من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وتخطط الحكومة لاستثمار 3,2 مليارات ريال عماني خلال العام 2015، ستخصص 1,7 مليار ريال منها للمشاريع غير النفطية. وعلى الرغم من أن الإنفاق قد جاء عند مستوى أقل من العام 2014 تماشيا مع التوقعات بتراجع الإيرادات الذي قد يسبب في كبح الاستثمار نوعا ما، إلا أنه لايزال متماشيا مع وتيرة الإنفاق والمصروفات السابقة، كما أنه يعكس التزام الحكومة بتطبيق خطتها التنموية.

وذكر ان الحكومة تتطلع الى استغلال موقع عمان الجغرافي عند تنفيذ مشاريعها التنموية التي تستهدف قطاعات نفطية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع السياحة. وتختلف عمان عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي من حيث دور قطاع البناء والتشييد الصغير فيها كون هذا القطاع يعتبر ناشئا في السلطنة. ولكن من المحتمل أن يشهد هذا القطاع نموا ليتماشى مع تسارع نمو عدد السكان.

وقد ساهم النمو الكبير لعدد السكان في الفترة الأخيرة بدعم من زيادة الطلب على العمالة الوافدة في تحسين أداء ونمو قطاع العقار. وشهد عدد السكان نموا بواقع 48٪ منذ العام 2010 ليصل إلى 4,1 مليون في العام 2014. وبلغ عدد الوافدين المقيمين في عمان 1,7 مليون، 1,6 مليون منهم يعملون في القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، شكل قطاع العقار 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2014، مرتفعا بواقع 6,3٪ على أساس سنوي بدعم من الزيادات التي حققتها الإيجارات والنشاط العقاري.

سقف للإنتاج النفطي

وذكر التقرير انه مع بلوغ أسعار النفط مستوياتها الحالية، سعت السلطات إلى التخفيف من الأثر الذي خلفه تراجع أسعار النفط من خلال تكثيف انتاج النفط والغاز وتطويره. وقد تمثلت الخطوة الأولى في إلغاء سقف الانتاج وإعطاء الأولوية لتطوير وانتاج النفط. ومن المتوقع أن يتسارع انتاج النفط والغاز بصورة طفيفة خلال العامين المقبلين لينمو بواقع 0,8٪ في المتوسط.

وأشار التقرير الى ان متوسط انتاج النفط بلغ 943 ألف برميل يوميا خلال العام 2014 مرتفعا بواقع 0,2٪ على أساس سنوي. وتهدف الحكومة الى رفع انتاج النفط والمكثفات ليصل الى 980 ألف برميل يوميا خلال العام 2015 للتعويض عن تراجع أسعار النفط.

وتوقع التقرير أن تسجل حكومة عمان عجزا ماليا هذا العام والعام القادم نتيجة تراجع أسعار النفط وصغر حجم زيادات انتاج النفط. وتقدر الميزانية للعام 2015 التي ترى سعر النفط عند 75 إلى 80 دولارا للبرميل عجزا ماليا بواقع 2,5 مليار ريال، وهنالك احتمال أكبر أن يصل العجز إلى 4 مليارات ريال إذا سجلت أسعار النفط تراجعا أكبر من التوقعات الرسمية، كما من المتوقع أن تظل المصروفات مرتفعة سعيا من السلطنة في تطبيق أهدافها التنموية.

وتراجعت الإيرادات النفطية بواقع 3,9٪ خلال العام 2014 لتصل إلى 13,7 مليار ريال، ما أدى إلى عجز في الميزانية بواقع 1,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط سعر النفط العماني 103,7 دولارات للبرميل خلال العام 2014. ويقدر سعر تعادل النفط لعمان بين 105 و110 دولارات.

اعتدال التضخم في 2015 وارتفاعه تدريجياً في 2016

توقع تقرير «الوطني» ان يظل معدل التضخم في أسعار المستهلك معتدلا خلال العامين المقبلين تماشيا مع ركود الضغوطات التضخمية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 1٪ خلال العام 2015 و2,5٪ خلال العام 2016، إذ ستساهم قوة الدولار والريال العماني، بالإضافة إلى تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية، في الحد من نمو التضخم المستورد. وفي المقابل سيؤدي نمو عدد السكان وتحسن نشاط الاقتصاد غير النفطي إلى زيادة الضغوطات. كما من المتوقع أن يرتفع الطلب المحلي والرواتب واستهلاك الخدمات والعقار.